



إلغاء لجنة الاستئناف لقرار لجنة الفصل

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
44/57	4192/ل/د/1/2022 لعام 1444هـ	1444/06/05هـ الموافق 2022/12/29م
رقم قرار لجنة الاستئناف	تاريخ صدور القرار	نوع الدعوى
2825/ل.س/2023 لعام 1444هـ	1444/08/17هـ الموافق 2023/03/09م	مدنية
التصنيف الموضوعي		
استثمارات خارج المملكة		

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أنَّ المدعي تقدّم إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بلائحة دعوى متضمنة أنه عميل لدى الشركة المدعى عليها، ويتداول عن طريقها في سوق الأسهم الأمريكية، وأنه قام ببيع (12,000) سهم في شركة (أ) المدرجة في السوق الأمريكية، إلا أن الشركة المدعى عليها قامت بتسييل كامل موجودات محفظته الاستثمارية وسحب كامل قيمتها دون إذن منه. وطلب إلزام الشركة المدعى عليها بتعويضه عن عمليات تسييل الأسهم مع الأرباح.

وقد نُظرت الدعوى، وصدر بشأنها قرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية رقم 4192/ل/د/1/2022 لعام 1444هـ القاضي بالآتي:

"إلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للمدعي مبلغاً قدره أربعة وثلاثون ألف وخمسمائة وأربعة وخمسون ريالاً وأربعة وثلاثون هللة (34,554.34)".

وأبلغت الشركة المدعى عليها بنسخة من القرار بتاريخ 1444/06/10هـ، وبتاريخ 1444/07/08هـ تقدّم وكيلها بمذكرة استئناف طعنًا عليه، تضمنت الآتي:

"أولاً: منطوق الحكم: فيما يتعلق بمنطوق الحكم وتجنباً للإطالة على سعادة أعضاء اللجنة الموقرة، نحيل إليه في طيّ القرار محل الاعتراض محمولاً على أسبابه.

ثانياً: وبشكل أصلي: عدم اختصاص اللجنة الموقرة بنظر القضية بموجب نظام السوق المالية: الإيضاح/ نص نظام السوق المالية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/30) بتاريخ



1424/06/02هـ، الموافق 2003/07/31م. في المادة رقم (26) على ما يلي: 'مع مراعاة أحكام المادة الحادية والثلاثين من هذا النظام، لا تخضع الأوراق المالية المدرجة أو المتداولة في سوق مالية منظمة خارج المملكة لأحكام هذا النظام، حتى لو نشأ هذا التداول بموجب أوامر مرسله هاتفيا أو إلكترونيا من داخل المملكة، ويستثنى من ذلك ما تتفق عليه الهيئة مع جهات خارجية. وجه الاستدلال: المادة أعلاه في منتهى الوضوح والدقة بأن أي تداول يحصل في سوق مالية خارج المملكة حتى لو كان الأمر المرسل من داخل المملكة، فلا سلطة للنظام بأكمله على ذلك التداول، هذا الأصل، وعليه: فإن أي أمر يتفرع عن هذا التداول نزاعا كان أو شكاية أو ادعاء استحقاق سلبي أو إيجابي بأي شكل من الأشكال، فلا يخضع هذا النظام بأكمله لهذا التداول أو التداولات محل النزاع، وبما أن لوائح الهيئة متفرعة من هذا النظام طبقا للمادة السادسة منه، وبما أن النظام أبدى رأيه صريحا بأنه لا يخضع لأي تداول من هذا النوع، فمن باب أولى أن لا تخضع لوائح جملة وتفصيلا لمناقشة تبعات هذا التداول، لا سيما والنظام أبدى رأيه صريحا في هذا الجانب، وأكد عليه في المادة رقم (65) بقوله 'يلغي هذا النظام كل ما يتعارض معه من أحكام'. وطبقا لدستورية الأنظمة، فإن نظام السوق المالية له السيادة التامة على جميع اللوائح المتفرعة منه.

التصور المنطقي لهذه المادة: مثال: لو أن موكليتي لديها عميل يتداول في عشر دول على سبيل المثال، وحصل نزاع حول تداولات معينة في كل من بورصة فرنسا وإسبانيا ولندن والولايات المتحدة الأمريكية، فهل موكليتي مسؤولة بموجب نظام السوق المالية عن أي خلل يتعلق بتلك التداولات في جميع تلك الدول؟ هل هناك عرف اقتصادي ومالي يتماشى مع هذا الفهم؟ ولو قلنا إن العميل لديه أسهم في بورصة أكثر من أربعين دولة حول العالم وحسابه الاستثماري لدى موكليتي مثلا، فهل موكليتي هي المسؤولة أيضا عن أي خلل يحدث من خلال الوسيط المعين في بورصات أربعين دولة حول العالم؟ وبما أن المنطق والعدل يرفض هذا التصور، ناهيك عن رفض المنظومة الاقتصادية بالكامل لهذا الفهم، لذلك جاء نظام السوق المالية متمشيا مع الإجراء الصحيح في مثل هذه الحالات، وهو عدم خضوع نظامه بأكمله لأي تداول خارج المملكة، حتى لو كان الأمر تم من داخل المملكة، في عدالة متناهية وتصور عميق للأعراف المالية العالمية، وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، وإيماننا من نظام السوق بأن التداول الذي يتم داخل المملكة في السوق السعودي لا يمكن أن يتساوى من حيث المعالجة النظامية مع التداولات خارج المملكة لاختلافات جوهرية كثيرة في التنظيمات والأعراف المالية الحاكمة، وهذا ما جعل المشرع يقرر موقفه تجاه ذلك في المادة (26) أعلاه، والاختصاص من النظام العام ويصح إبداءه في أي مرحلة من مراحل الدعوى، وإذا تقرر ما



سبق، أثر ذلك: عدم خضوع النظام لهذه التداولات جملة وتفصيلاً كونها تمت في سوق منظمة خارج المملكة، ومن باب أولى عدم اختصاص اللجنة في نظر النزاع الناشئ عن تلك التداولات.

ثالثاً: الرد وبشكل موضوعي: أساس التسبب القضائي للقرار محل الاعتراض على مادتين هما:

أ - الفقرة الفرعية رقم (5) من الفقرة (أ) من المادة التاسعة والثمانون من لائحة مؤسسات السوق المالية، اتفاقية أمين الحفظ: (5) إن أمين الحفظ لن يدعي وجود أي رهن أو حق حجز أو بيع على الأوراق المالية المقيدة في أي حساب معين إلخ..

ب - المادة (الحادية والثلاثون) من ذات اللائحة: فقرة (أ) يقع باطلاً أي شرط بإعفاء مؤسسة السوق المالية نفسها من المسؤولية إلخ.

عليه فنرد على الفهم القضائي لهاتين المادتين بما يلي: هنا فسرت اللجنة الموقرة فهمها للمسؤولية والإعفاء عنها بتصرف الوسيط الأمريكي في تسهيل أسهم المدعي لأجل إغلاق المراكز المكشوفة التي تسبب بها العميل بشكل مباشر، وهذا التفسير خاص باللجنة الموقرة ولا يتعدى لغيرها، فقد أغفلت اللجنة أن هناك مواداً نظامية، وشروطاً تعاقدية متفق عليها بين الأطراف بأحقية موكلتي وكذلك الوسيط المعين من قبل موكلتي بفعل ذلك، وليست هي من قبيل ادعاء حق حجز أو رهن أو بيع على الأوراق المالية، ليس ذلك فحسب، بل إن لائحة مؤسسات السوق المالية نصت على أحقية المؤسسة المالية في عمل التصحيحات الضرورية دون حتى الرجوع للعميل، على النحو التالي:

أولاً: نص البند رقم (2) من الفقرة (أ) من المادة (80) من لائحة مؤسسات السوق المالية على ما يلي: ' يجب على مؤسسة السوق المالية تسوية ما يلي مرة واحدة على الأقل كل سبعة أيام: (2) الرصيد لكل حساب صفقة عميل لدى الأسواق، ومراكز المقاصة، والسماسرة، والوسطاء، ووكلاء التسوية، والأطراف النظيرة، حسبما هو مسجل لدى مؤسسة السوق المالية. إلخ'، وجاء في الفقرة (ج) من ذات المادة ما نصه: ' في حالة اكتشاف أي فروقات في أي من التسويات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجب على مؤسسة السوق المالية أن تصححها بأسرع وقت ممكن، وفي جميع الأحوال بما لا يتجاوز ثلاثة أيام. وجه الاستدلال: ما قامت به موكلتي ووسيطها هو من قبيل التصحيحات الضرورية المتبعة نظاماً، ولو تركت موكلتي عميلها لأدى ذلك إلى خسارة كامل موجوداته، وهو ما دفع موكلتي للإسراع بتصحيح الخلل المتسبب فيه العميل بشكل أصيل، فالعميل يعلم علم اليقين بخبر التجزئة في محفظته الاستثمارية قبل تصرفه، وقبل أن يبيع ما لا يملك، ويغير من باعه، والغار ضامن.

ثانياً: جاء في البند (4 - 3)، (القيود) من اتفاقية شروط التعامل: استخدام أصول العميل كضمان: لا يجوز للشركة المدعى عليها أن تستخدم أصول العميل كضمان لأي طرف ثالث، وذلك باستثناء



الأصول التي يتوجب استخدامها كضمان في حالة التعاملات الأجنبية. إلخ). وجه الاستدلال: ما قامت به موكلتي ووسيطها الأمريكي يتماشى تماما مع هذه المادة، فقد وقع حساب العميل في انكشاف بسبب بيعه لأسهم لا يملكها في سوق أجنبية، (تعاملات أجنبية)، وعليه فإن العميل قد وافق على هذا البند والتزم به، ومن سعى في إسقاط ما تم من جهته فلا يقبل منه، كما نؤكد لسعادتكم أن هذا الشرط التعاقدي ليس فيه إعفاء للمسؤولية لا من قريب ولا من بعيد، بل هو شرط تعاقدي صرف واجب الالتزام.

ثالثا: جاء في البند (15)، (الحق في تصفية أصول العملاء) من اتفاقية شروط التعامل: 'في حال أن العميل لم يسدد جميع المبالغ المستحقة للشركة المدعى عليها له أو لأي طرف ثالث ذي علاقة بالشركة المدعى عليها في موعد استحقاقها، يحق للشركة المدعى عليها أن تقوم على الفور ودون إشعار العميل بأي إجراء بشأن استثمارات العميل'. وجه الاستدلال: 'إن بيع العميل لأسهم لا يملكها هو استحلال لمحصلات بيع مستحقة لطرف ثالث ذي علاقة بالشركة المدعى عليها وواجبة السداد على الفور، ولا يمكن لموكلتي أن تسدد تلك المبالغ إلا باتخاذها الإجراءات التصحيحية الضرورية التي نصت عليها لائحة مؤسسات السوق المالية، وبنود اتفاقية شروط التعامل، كما أن السوق المالية سوق متسارعة وتحديدًا سوق الأوراق المالية الأمريكية، وأي تأخير من قبل موكلتي ووسطائها في تسوية الصفقات المشتملة على خلل، سيعرض العميل حتما لخسارة كل موجوداته لو لم تتدخل موكلتي ووسيطها في معالجة الخلل، لا سيما والمتسبب فيه هو العميل بشكل أصلي، فهو عالم بخبر التجزئة، ويعلم موعدها المحدد بشكل يقيني لا يقبل الشك والتأويل، وفي ذلك اليوم تحديدا قرر التصرف بأسهم لا يملكها، والعجيب أن تتصدى اللجنة الموقرة لتعويضه بدلا من معاقبته على تصرف فيه شك وريبة فكيف يبيع ما لا يملك ويستغل تأخر تحديث عدد الأسهم من المصدر الرئيس (بورصة ناسداك) وينفذ بفعلته، أي عجب هذا!!

رابعا: جاء في البند (21)، (أصول العميل المحفوظة في الخارج) من اتفاقية شروط التعامل: حيثما تجري الشركة المدعى عليها ترتيبا لحفظ أصول العميل في الخارج، فإن العميل يدرك ويقر بأن إجراءات التسوية والمتطلبات القانونية والتنظيمية في البلدان المعنية قد تكون مختلفة عن تلك المطبقة في المملكة'. وجه الاستدلال:

أ. هنا أقر العميل وأدرك تماما أن إجراءات التسوية لأصوله المحفوظة بالخارج تختلف عن الإجراءات المتبعة في المملكة، ووافق على ذلك، وهذا البند أيضا ليس فيه إشارة إلى إعفاء موكلتي من المسؤولية، بل هو جانب من جوانب المخاطرة التي أدركها العميل وأقر بها عند فتح الحساب الاستثماري، وقام بعد ذلك بالمضي قدما في إبرام الاتفاقية، كيف إذا علمنا أن لائحة مؤسسات



السوق المالية تتفق تماما مع الإجراء المتبع في نظام لجنة الأوراق المالية الأمريكية (إس إي سي)، فهي تلزم المؤسسة المالية على الفور بإجراء التسويات الضرورية عند وجود خلل معين حتى لا ينكشف حساب العميل بما يعادل كامل موجوداته الأخرى، حماية للعملاء بشكل عام.

ب. إقرارنا بأن الوسيط الأمريكي هو من قام بالبيع ليس من باب التوصل عن المسؤولية كما فهمته اللجنة الموقرة، بل هو مجرد شرح للواقعة بشكل متجرد، وليس إقرارا بخطأ ولا إهمال كما فهمته اللجنة، فموكلتي ذات علاقة مع الوسيط الأمريكي والوسيط ذو علاقة مع موكلتي بل هو من أشهر الوسطاء في العالم والمعروف بمهنيته العالية لدى مؤسسات دولية، وما قام به وما قامت به موكلتي أيضا هو من قبيل إجراءات التصحيحات الضرورية في بند التسويات، المتسق مع اللائحة وبنود اتفاقية شروط التعامل، وكان الواجب على اللجنة الموقرة أن تبين موقفها القضائي الصارم وبشكل متجرد حول استحلال المدعي بيع أسهم لا يملكها وهو عالم بذلك من خلال خبر التجزئة، وهو ما تقتضيه إجراءات التقاضي بشكل مهني، والحق أحق أن يتبع.

ج. استدلت اللجنة الموقرة بما نصت عليه الفقرة (أ) من المادة (89) من ذات اللائحة على أنه: 'قبل حفظ أصول عميل لدى أمين حفظ يجب على مؤسسة السوق المالية الاتفاق الكتابي مع أمين الحفظ على شروط تقديم الخدمات المناسبة على أن تتضمن الآتي: (5) أن أمين الحفظ لن يدعي وجود أي رهن أو حق حجز أو بيع على الأوراق المالية المقيدة في أي حساب معين ... إلا في حال موافقة العملاء الذين يتم الاحتفاظ بأصولهم في الحساب، أو فيما يتعلق بأي مصاريف تتعلق بإدارة أو حفظ أصل العميل. الرد: لم يدع الوسيط وجود رهن أو حق حجز أو وجود بيع على الأوراق المالية نهائيا، وما قام به الوسيط أو موكلتي ليس من قبيل ادعاء حجز أو حق أو وجود بيع على الأوراق المالية، حسب مفهوم المادة الواضح، وما قامت به موكلتي والوسيط هو من قبيل إجراء التسويات الضرورية بأسرع وقت ممكن، فقد نص البند رقم (2) من الفقرة (أ) من المادة (80) من لائحة مؤسسات السوق المالية على ما يلي: 'يجب على مؤسسة السوق المالية تسوية ما يلي مرة واحدة على الأقل كل سبعة أيام: (2) الرصيد لكل حساب صفقة عميل لدى الأسواق، ومراكز المقاصة، والسماسرة، والوسطاء، ووكلاء التسوية، والأطراف النظيرة، حسبما هو مسجل لدى مؤسسة السوق المالية. إلخ، وجاء في الفقرة (ج) من ذات المادة ما نصه: 'في حالة اكتشاف أي فروقات في أي من التسويات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجب على مؤسسة السوق المالية أن تصححها بأسرع وقت ممكن، وفي جميع الأحوال بما لا يتجاوز ثلاثة أيام'. فالعميل باع أسهما لا يملكها وانتهزت موكلتي ووسيطها لتصحيح هذه الصفقة بشكل عاجل، هل هذا الصنيع من قبل المؤسسة المالية هو ادعاء حجز أو رهن أو ادعاء وجود بيع على الأوراق المالية، إن من المهم جدا



سعادتكم وضع النصوص النظامية في سياقها وعدم تضمينها أمرا لم يتناوله المشرع ابتداءً، وعلى هذا الفهم لو سلمنا به جدلاً، فمعناه أن كل عملية يقوم بها الوسيط أو موكلتي هي من قبيل هذا الادعاء بالحجز أو البيع على الأوراق المالية، ونعطل بذلك كافة النصوص النظامية الأخرى التي سمحت للمؤسسة المالية بنطاق معين في التصرف بأصول العميل، وموكلتي حينما قام الوسيط الأمريكي بإغلاق المراكز المكشوفة كانت على علم ودراية بلائحة مؤسسات السوق المالية (بند التسويات)، وما قام به وسيطها المعين ممتد من صلاحيتها الممنوحة لها نظاماً، وليس تخلياً عن المسؤولية كما يدعيه المدعي، بل هو من قبيل التزامات المؤسسة المالية نظاماً. ثم إن التوسع في فهم المادة الحادية والثلاثين (الإعفاء عن المسؤولية) هذا التوسع يحسنه كل أحد، ولكنه في حالتنا الماثلة غير متحقق نهائياً، ولو سلمنا جدلاً بفهم اللجنة الموقرة لكان كل شرط تعاقدى في الاتفاقيات بين الشركة المالية وبين عميلها هو من باب الإعفاء عن المسؤولية، وهذا ظلم بالغ للغة العقد الصحيح، والقواعد الفقهية القضائية بأكملها، فأين ذهبت قيمة الشروط التعاقدية بين الأطراف؟ أين ذهبت جوانب المخاطرة؟ أين ذهبت القاعدة الفقهية (من سعى في إسقاط ما تم من جهته فهو مردود؟ أين ذهبت نصوص اللائحة التي تخول الشركة المالية نطاقاً معيناً من التصرف؟ أين هو الحد الفاصل في الشرط التعاقدى بين ما يعتبر إعفاء للمسؤولية والشرط الذي لا يعتبر؟ حقيقة أخفق القرار محل الاعتراض في بيان ذلك الحد، وتسرع في نتيجته محمولاً على أسبابه.

د. موكلتي لا تملك أساساً حق التحديث لعدد الأسهم، وليس لديها ارتباط تقني بمحفظه المدعي وهذا ملحظ مهم وجوهري، فالوسيط الأمريكي هو من يملك التحديث، ولا يستطيع التحديث حتى تقوم بورصة ناسداك بالتحديث، وهو ما تم بعد تصرف العميل ببيع أسهمه قبل افتتاح السوق، أي أن التحديث لا يد لموكلتي ولا لوسيطها الأمريكي فيه، فضلاً عن أن حساب العميل مرتبط بمباشرة بالحساب الرئيس والذي قام بفتحه الوسيط الأمريكي لجميع عملاء السوق الأمريكي بمن فيهم العميل (المدعي)، وتأكيداً على صدق هذه الحقيقة فإن رقم المحفظة الاستثمارية الخاصة بالعميل وهو (- -) المرسوم في كشف الحساب، هو في الحقيقة رقم محفظة خاص بالعميل والوسيط الأمريكي، والذي قام بفتحه للعميل هو الوسيط الأمريكي، ودور موكلتي هنا فقط رفع الأوراق الخاصة بالعميل (البيانات الشخصية والمعرفة العامة للأسواق الاستثمارية وتحمل المخاطر) وصورة الجواز السعودي أو الهوية الوطنية المترجمة، الخاصة بالعميل للوسيط الأمريكي ليقوم الأخير بافتتاح محفظة استثمارية للعميل أو يرفض حسب قراره الأصلي بعد فحص مستندات العميل.



هـ. طريقة المعالجة التي تمت، هو ما يتسق تماما مع الفقرة (أ)، والفقرة (ج)، من المادة (80) من لائحة مؤسسات السوق المالية، وبنود الاتفاقية، وهو من قبيل إجراء التسويات الضرورية بشكل عاجل، ولو تأخرت موكلتي أو وسيطها في عمل التصحيحات الضرورية لأدى ذلك إلى ضرر أكبر، قد يسري إلى أموال العميل الأخرى، وهو ما يتنافى مع واجب الحرص والعناية اللازمتين على موكلتي ووسيطها الأمريكي.

ملاحظة مهمة جداً، جواباً على تساؤل مهم، لماذا تصرفت موكلتي من خلال وسيطها الأمريكي بموجودات المدعي، ولماذا نؤكد على وجود قرائن تثبت أن هناك سوء نية في عمليات التداول الصادرة من قبل العميل؟ أرجو من سعادتكم الاطلاع على القصاصة أدناه:

- - -

تظهر أعلاه عمليات العميل بالتاريخ والوقت بعد بيعه الأسهم محل الدعوى (وتحديدا الأسهم المlfة). وجه الاستدلال: يظهر من خلال القصاصة أن العميل فوراً عندما باع أسهما لا يملكها حقيقة ونعني (أسهم شركة (أ))، قام مباشرة بتحويل مبلغ المبيع كاملاً تقريباً إلى خارج المحفظة وهو ما يعادل 52 ألف دولار تقريباً، مما يؤكد هروب هذا المبلغ فوراً بعد عمليات البيع لأسهم لا يملكها العميل، مما لجأ بموكلتي ووسيطها الأمريكي إلى الانتهاض فوراً لتصحيح ضروري لهذا العمل الصادر من المدعي، ولو كان مبلغ المبيع جميعه موجوداً لدى محفظة المدعي دون تصرف لقامت موكلتي من خلال وسيطها الأمريكي بإقفال المراكز المكشوفة به قدر المستطاع وانتهى الأمر، ولكن لجأت موكلتي ووسيطها الأمريكي لإغلاق المراكز المكشوفة من خلال بيع أسهم أخرى للعميل، وكم هو مهم جداً أن تتبّه اللجنة الموقرة إلى جزئية هروب المبلغ من المحفظة فور بيع المدعي لأسهمه المlfة.

الخلاصة: يتضح مما سبق بيانه من أدلة أن موكلتي اتبعت صريح اللائحة النظامية، وبنود الاتفاقية، وليس هناك أي تصرف يفهم منه إعفاء موكلتي عن المسؤولية، أو ثبت أن تصرف الوسيط الأمريكي هو من قبيل ادعاء حق حجز أو بيع على الأوراق المالية، بل هو من قبيل التصحيحات الضرورية، وكان الأولى تحميل المدعي تبعه هذا التصرف ببيع أسهم لا يملكها، وكم هو عجيب في بابه أن تتظر اللجنة الموقرة للمدعي بمنظر المظلوم المغلوب على أمره، وتتناسى تماماً ما أقدم المدعي على فعله وهو عالم بخبر التجزئة بإعلان صريح في محفظته الاستثمارية باليوم والتاريخ. سعادتكم: إننا إذا سمحنا بمثل هذه القرارات القضائية دون رقابة رصينة من لدنكم، فإننا نخلق بذلك عالماً مالياً غير مطمئن ولا مستقر، وننشئ بذلك مساحة لمن يريد أن يستفيد من أي خلل يحدث في السوق العالمية أو المحلية، وكم هو حري بالسلطة القضائية أن تتصدى لمثل هذه



التصرفات بدلاً من مكافأة أصحابها بالتعويض، حقاً إن القرار محل الاعتراض لهو قرار جانبه الصواب".

ثم أجمل وكيل الشركة المدعى عليها طلباته في ختام مذكرته الاستئنافية بطلب إلغاء القرار محل الاستئناف؛ لعدم قيامه على سند صحيح من النظام، والحكم برد الدعوى. وتم تبليغ المدعي بمذكرة الاستئناف المقدمة من الشركة المدعى عليها؛ لطلب تزويد اللجنة بما قد يراه حيالها خلال خمسة أيام. وحيث مضت المدة المحددة دون ورود إجابة من المدعي، الأمر الذي رأت معه لجنة الاستئناف نظر الدعوى وفق ما هو مقدّم فيها من أوراق.

لجنة الاستئناف

بناءً على نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ولوائح السوق، والقواعد والتعليمات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة.

وحيث إن الاستئناف قدّم خلال المدة المحددة واستوفى المتطلبات النظامية، فإنه يتعين قبوله شكلاً.

ومن الناحية الموضوعية، فحيث انصبت مذكرة الاستئناف المقدمة من وكيل الشركة المدعى عليها على طلب إلغاء القرار محل الاستئناف، والحكم برد الدعوى.

وباطلاع لجنة الاستئناف على الأوراق الثابتة في ملف الدعوى، وما انتهت إليه لجنة الفصل في قرارها محل الاستئناف من إلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للمدعي مبلغاً قدره (34,554.34) أربعة وثلاثون ألفاً وخمسمائة وأربعة وخمسون ريالاً وأربع وثلاثون هللة، استناداً إلى الأسباب الواردة في قرارها، الذي تحيل إليه لجنة الاستئناف منعاً للتكرار.

وباطلاع لجنة الاستئناف على الأوراق الثابتة في ملف الدعوى، وما قدّم فيها من مستندات، تبين لها أن المدعي كان يمتلك (13,000) سهم في شركة (أ) المدرجة في السوق الأمريكية، وفي تاريخ 2021/04/27 قامت شركة (أ) بإجراء تجزئة عكسية، بحيث تم دمج كل (15) سهماً في سهم واحد، وترتب على ذلك مضاعفة قيمة السهم (15) ضعفاً، ونتيجة لخلل تقني لم يتغير عدد الأسهم في محفظة المدعي وبقي عددها (13,000) سهم في الوقت الذي تغير فيه سعر السهم إلى سعر ما بعد التجزئة وهو (4.40) دولار أمريكي، وقام المدعي إثر ذلك ببيع (12,000) سهم بمتوسط سعر (4.40) دولار أمريكي للسهم، مما نتج عنه بيع المدعي لأسهم لا يملكها وتحصيل قيمتها، وعند اكتشاف الخطأ من الشركة المدعى عليها قامت بتسييل موجودات محفظة المدعي الاستثمارية وسحب قيمتها.



وحيث إن من بين المبادئ التي يجب على مؤسسة السوق المالية الالتزام بها وفقاً لحكم الفقرة (ب) من المادة (الخامسة) من لائحة مؤسسات السوق المالية التي تنص على: "2) المهارة والعناية والحرص، وذلك بممارسة أعماله بمهارة وعناية وحرص ... 5) السلوك الملائم في السوق، وذلك بالالتزام بمعايير سلوك ملائمة في السوق. 6) حماية أصول العملاء، وذلك بترتيب الحماية الكافية لأصول عملائها ... 9) مراعاة مصالح العملاء وذلك بمعاملتهم بإنصاف وعدل ومراعاة مصالحهم"، وما نصت عليه المادة (الثامنة والستين) من اللائحة ذاتها من أنه: "يجب على مؤسسة السوق المالية أن تعد وتحتفظ بسجلات وإجراءات رقابة داخلية مناسبة بشأن أي تفويض معطى لها على حساب باسم العميل. وعلى وجه الخصوص، يجب على مؤسسة السوق التأكد من أن جميع الصفقات المبرمة بموجب التفويض تقع ضمن نطاق الصلاحية المعلقة، وأن لديها إجراءات مناسبة لإعطاء وتلقي التعليمات بموجب التفويض"، وحيث إن الشركة المدعى عليها تُعدّ وسيطاً مرخصاً له في ممارسة أعمال الأوراق المالية، فإنه يجب عليها بذل حرص وعناية الشخص المحترف عند ممارستها لنشاطها، وحماية ومراعاة مصالح عملائها.

وحيث إن المسؤولية لا تقوم إلا بتوافر أركانها الثلاثة من خطأ وضرر وعلاقة سببية تربط بينهما، ومتى تحققت هذه الأركان قامت المسؤولية ورُتبت آثارها المتمثلة في تعويض المتضرر. وحيث ثبت للجنة الاستئناف أن الشركة المدعى عليها أخلت بالتزاماتها النظامية؛ وذلك بتسييل محفظة المدعي الاستثمارية وسحب موجوداتها دون إذن منه، الأمر الذي يثبت معه تحقق ركن الخطأ في حقها. أما ما يتعلق بمقدار التعويض المستحق للمدعي نتيجة قيام الشركة المدعى عليها ببيع أسهمه دون إذن، وحيث إنه يحق للجنة الاستئناف بموجب النظام إصدار قرار بالتعويض، ولا يتأتى لها مباشرة هذا الاختصاص ما لم تكن لها سلطة تقدير التعويض الجابر للضرر، وذلك بحسب كل حالة وما يكتنفها من ظروف وملابسات، فإن لجنة الاستئناف ترى أن التعويض الجابر للضرر يكون من خلال النظر إلى متوسط السعر الذي بلغه السهم خلال الفترة من تاريخ البيع إلى تاريخ تمكينه من ذلك (أو حتى تاريخ النطق بقرار لجنة الاستئناف إذا لم يتمكن منها قبل ذلك)، مطروحاً منه قيمة الأسهم المستحقة للمدعى عليها نتيجة تصرف المدعي، وإذا اشتملت تلك الأسهم على أسهم منحة خلال فترة التعويض، فإنها تضاف إلى الأسهم الأصلية عند احتساب التعويض، ويضاف إليها أي توزيعات أرباح خلال فترة التعويض، وبتطبيق ذلك تبين ما يلي:

أولاً: التعويض عن بيع أسهم شركة (ب)

قيمة إجمالية لأسهم شركة (ب)	
50,000	عدد الأسهم المباعة
2021/04/27	تاريخ التسييل (البيع دون إذن)



1.88	متوسط سعر السهم من تاريخ التصرف إلى تاريخ النطق بالقرار
1:10	نسبة التجزئة العكسية للسهم
2021/05/28	تاريخ التجزئة العكسية
5,000	عدد الأسهم بعد التجزئة
9,400.00	متوسط قيمة إجمالية للأسهم المباعة (بالدولار)

ثانياً: التعويض عن بيع أسهم شركة (ج):

قيمة إجمالية لأسهم شركة (ج)	
9,650	عدد الأسهم المباعة
2021/04/27	تاريخ التسجيل (البيع دون إذن)
12.21	متوسط سعر السهم من تاريخ التصرف إلى تاريخ النطق بالقرار
1:06	نسبة التجزئة العكسية للسهم
2021/7/1	تاريخ التجزئة العكسية الأولى
1,608	عدد الأسهم بعد التجزئة
2022/06/24	تاريخ التجزئة العكسية الثانية
1:10	نسبة التجزئة العكسية للسهم
160	عدد الأسهم بعد التجزئة
1,953.60	متوسط قيمة إجمالية للأسهم المباعة (بالدولار)

ثالثاً: التعويض عن بيع أسهم شركة (د):

قيمة إجمالية لأسهم شركة (د)	
10,000	عدد الأسهم المباعة
2021/04/27	تاريخ التسجيل (البيع دون إذن)
0.54	متوسط سعر السهم من تاريخ التصرف إلى تاريخ النطق بالقرار
5,400.00	متوسط قيمة إجمالية للأسهم المباعة (بالدولار)

رابعاً: التعويض عن بيع أسهم شركة (هـ):

قيمة إجمالية لأسهم شركة (هـ)	
6,950	عدد الأسهم المباعة
2021/04/27	تاريخ التسجيل (البيع دون إذن)
0.39	متوسط سعر السهم من تاريخ التصرف إلى تاريخ النطق بالقرار
2,710.50	متوسط قيمة إجمالية للأسهم المباعة (بالدولار)

خامساً: التعويض عن بيع أسهم شركة (و):

قيمة إجمالية لأسهم شركة (و)	
-----------------------------	--



21,650	عدد الأسهم المباعة
2021/04/27	تاريخ التسجيل (البيع دون إذن)
0.01	متوسط سعر السهم من تاريخ التصرف إلى تاريخ النطق بالقرار
216.50	متوسط قيمة إجمالية للأسهم المباعة (بالدولار)

وبناءً على ما تقدّم، يكون إجمالي التعويض المستحق للمدعي نتيجة قيام الشركة المدعى عليها ببيع أسهمه دون إذن مبلغاً قدره (19,680.60) دولار أمريكي.

وحيث تبين للجنة الاستئناف قيام المدعي ببيع أسهم لا يملكها وتحصيل قيمتها، وذلك ببيع (12,000) سهم بمتوسط سعر (4.40) دولار أمريكي وبقيمة إجمالية قدرها (52,800) دولار أمريكي، في حين أن الكمية الصحيحة بعد إجراء التجزئة العكسية هي (15 مقابل 1)، فيكون عددها (800) سهم، بمبلغ قدره (3.520) دولار أمريكي، الأمر الذي ترى معه لجنة الاستئناف عدم استحقاق المدعي ما زاد على ذلك بمبلغ قدره (49,280) دولاراً أمريكياً، وبخصم هذا المبلغ من التعويض المستحق للمدعي المشار إليه أعلاه البالغ قدره (19,680.60) دولار أمريكي نتيجة قيام الشركة المدعى عليها ببيع أسهمه دون إذن، مما تبين معه للجنة الاستئناف عدم استحقاق المدعي أي تعويض في هذه الحالة؛ لعدم وجود ضرر ناتج عن التصرف في محفظة المدعي بالبيع دون إذن، الأمر الذي تنتهي معه لجنة الاستئناف إلى إلغاء قرار لجنة الفصل ورفض طلبات المدعي.

أما ما دفع به وكيل الشركة المدعى عليها من عدم اختصاص اللجنة بنظر الدعوى استناداً إلى المادة (السادسة والعشرين) من نظام السوق المالية التي نصت على أنه: "مع مراعاة أحكام المادة الحادية والثلاثين من هذا النظام، لا تخضع الأوراق المالية المدرجة أو المتداولة في سوق مالية منظمة خارج المملكة لأحكام هذا النظام حتى لو نشأ هذا التداول بموجب أوامر مرسلة هاتفياً أو آلياً (إلكترونياً) من داخل المملكة، ويستثنى من ذلك ما تتفق عليه الهيئة مع جهات أخرى خارجية"، فيجيب عن ذلك بأن لجنة الفصل أثناء نظرها للدعوى بحثت مسؤولية الشركة المدعى عليها المتعلقة بالورقة المالية المتداولة في سوق مالية منظمة خارج المملكة والمقررة في لائحة مؤسسات السوق المالية على النحو الوارد في أسباب هذا القرار، وهو ما يتواءم مع مقتضى المادة (السادسة والعشرين) من نظام السوق المالية، وحيث ثبت إخلال الشركة المدعى عليها بالالتزامات المقررة عليها في تلك اللائحة، الأمر الذي تلتفت معه لجنة الاستئناف عما ذكره وكيل الشركة المدعى عليها في هذا الشأن.

وأما ما دفع به وكيل الشركة المدعى عليها من أن الفقرة (أ) من المادة (الثمانين) من لائحة مؤسسات السوق المالية نصت على أنه: "يجب على مؤسسة السوق المالية تسوية ما يلي مرة واحدة على الأقل كل سبعة أيام: ... (2) الرصيد لكل حساب صفقة عميل لدى الأسواق، ومراكز



المقاصة، والسماسرة، والوسطاء، ووكلاء التسوية، والأطراف النظرية، حسبما هو مسجل لدى مؤسسة السوق المالية.... إلخ"، وجاء في الفقرة (ج) من المادة ذاتها ما نصه: "في حالة اكتشاف أي فروقات في أي من التسويات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجب على مؤسسة السوق المالية أن تصححها بأسرع وقت ممكن، وفي جميع الأحوال بما لا يتجاوز ثلاثة أيام"، وأن ما قامت به موكلته هو من قبيل التصحيحات الضرورية المتبعة نظاماً، فيجاء عن ذلك بأن التسوية بحسب تعريفها في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها هي: "تحديد وشرح بنود الفروقات بين مجموعتين من السجلات، ولا تشمل التسوية إجراء التصحيحات الضرورية"، وحيث إن ما تم على محفظة المدعي هو القيام ببيع أسهم مملوكة له، الأمر الذي يتواءم مع ما انتهى إليه القرار من مسؤولية الشركة المدعى عليها لمخالفتها الفقرة (ب) من المادة (الخامسة) والمادة (الثامنة والستين) من لائحة مؤسسات السوق المالية؛ مما يتعين معه رد هذا الدفع. وأما بقية ما أورده وكيل الشركة المدعى عليها في استئنافه، فلم ترَ فيها لجنة الاستئناف ما يؤثر في النتيجة التي توصلت إليها.

فلهذه الأسباب

قررت لجنة الاستئناف:

- أولاً: إلغاء قرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية رقم 4192/ل/د/1/2022 لعام 1444هـ.
- ثانياً: رفض طلبات المدعي.